

Distr.: Limited
29 March 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الخامسة

البند ١٠٧ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري

والمالي للأمم المتحدة

مشروع قرار مقدم من المقرر في أعقاب مشاورات غير رسمية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز مهام التحقيق في
الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢١٨/٤٨ بء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٧٢/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، المنشئة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية واستقلال عملياته،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٨٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٦٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ نظرت في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز مهام التحقيق في الأمم المتحدة^(١)،

وإذ تلاحظ أن التحقيق المستقل يساهم في تحقيق صالح المنظمة على وجه أفضل،

(١) انظر الوثيقة A/58/708.

وإذ تلاحظ أيضا أن انتهاكات القواعد المالية والنظامين الإداري والأساسي والتعليمات الإدارية للأمم المتحدة تعتبر من قبيل سوء السلوك وتستدعي اتخاذ إجراءات تأديبية،

١ - تحيط علما بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز مهام التحقيق في الأمم المتحدة^(١)؛

٢ - تعيد التأكيد على مبدأ الاستقلال والحياد والعدالة الواقع على عاتق المسؤولين عن مهام التحقيق؛

٣ - تعيد أيضا التأكيد على أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية هو الهيئة الداخلية التي يُعهد إليها بمهام التحقيق في الأمم المتحدة؛

٤ - تلاحظ الحاجة إلى تعزيز قدرات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال إجراء مهام التحقيق المنوطة به على نحو فعال؛

٥ - تسلّم بأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أنشأ آلية فعالة لتمكين جميع الموظفين وغيرهم من الأشخاص الذين يشاركون في الأنشطة المضطلع بها تحت سلطة المنظمة، من تبليغ ادعاءاتهم مباشرة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

٦ - تشدد على أن الاستغلال والإيذاء الجنسيين يمثلان سوء سلوكا جسيما ويقعان في إطار الفئة الأولى^(٢)؛

٧ - تلاحظ أن التحرش الجنسي يشكل مصدر قلق خطير بالنسبة للدول الأعضاء، وإذ تضع في اعتبارها الفقرة ١٢ من هذا القرار، تلاحظ أنه يجوز أن يُعهد لمكتب إدارة الموارد البشرية ومديري البرامج بمهمة إجراء تحقيقات في هذا الإطار؛

٨ - تقرر أنه يجوز لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يعهد لمديري البرامج المدربين بمهمة إجراء تحقيقات نيابة عنه؛

٩ - تقرر أيضا أنه ينبغي في حالات سوء السلوك الجسيم و/أو السلوك الجنائي، أن تجري التحقيقات على أيدي محققين محترفين؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن ينفذ اقتراحات مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل زيادة التدريب الأساسي في مجال التحقيق، حسب الاقتضاء، لمعالجة مظاهر سوء

(٢) انظر الفقرة ٢٦ من الوثيقة A/58/708.

السلوك الهئية، واستحداث إجراءات مكتوبة لإجراء التحقيقات حسب الأصول، وتعزيز مفهوم مهمة التحقيق المستقل داخل الأمم المتحدة؛

١١ - **تقرر** أن تبّلع إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية نتائج التحقيق الذي يجريه مديرو البرامج؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ آلية إدارية يقوم من خلالها مديرو البرامج بالتبليغ الإلزامي عن ادعاءات سوء السلوك لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن يقدم تقريرا عن إنشاء تلك الآلية إلى الجمعية العامة في الجزء المستأنف من دورتها الستين؛

١٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يعمل على ألا يؤدي بدء العمل بآلية إلزامية للتبليغ إلى التأثير سلبا في حق الموظف في التبليغ عن حالات سوء السلوك المزعومة مباشرة لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

١٤ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يكفل قيام مكتب إدارة الموارد البشرية باتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة عندما يكون تردّي الممارسة الإدارية عاملا مساعدا على وقوع حالات سوء السلوك؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل إيجاد آلية مناسبة تحمي من الشار الموظفين الذين يبلغون عن سوء السلوك داخل الأمانة العامة؛

١٦ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يكفل القيام على وجه السرعة بالإجراءات التأديبية، وبالإجراءات القانونية عند الاقتضاء عند ثبوت سوء السلوك و/أو السلوك الجنائي، وفقا للإجراءات والأنظمة المعمول بها، وتطلب إلى الأمين العام كفالة إبلاغ الدول الأعضاء سنويا بجميع الإجراءات المتخذة؛

١٧ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يكفل إبلاغ جميع موظفي المنظمة بأكثر أمثلة سوء السلوك و/أو السلوك الجنائي شيوعا وبآثارها التأديبية، بما في ذلك الإجراءات القانونية، مع المراعاة الواجبة لحماية خصوصية الموظفين المعنيين؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أنه يكفل، في حال التشكيك في استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية من قبل أحد مديري البرامج، اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسوية ذلك الخلاف وإدراج المعلومات المتعلقة به ضمن التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.